دخول (ال) على الفعل

على برهان
الجامعة الإسلامية الحكومية بكالونجان

Abstract. Many linguists agree that (أل) belongs to important articles in Arabic language. ألis usually used in *isim* (noun), but sometimes it also can be used in *fi'il* (act). This condition usually can be found in some poems. This study aims to describe the position of أل in *fi'il* (act). The conclusion of this article is that أل can be used in *fi'il* butonly in *fi'il mudhari*'. However, it belongs to rarely used words in Arabic language, so that it cannot be used as formal standard in supporting theory of language.

Keywords: *articles, position of* أل *, fi'il , Arabic language*

أ المقدمة

اتفق النحاة واللغويون على أن (ال) من أهم علامات الاسم، وذلك لورود الأدلة الفصيحة تدل على ذلك. ولكن هناك بعض الأدلة الشعرية تدل على دخولها على الأفعال والظروف على نحو ما سيأتي ذكره. وهذا جوهر الموضوع في هذه المقالة. فاختلف النحاة في توجيه تلك الأدلة، فمنهم من قال بقبولها واختيارها ومنهم من قال بحملها على الشواذ والقلة والندور.

فمنهج الباحث في هذه المقالة هو المقابلة والمقارنة بين هذه الأدلة واختلاف آراء النحاة وعرض الشواهد والنظريات من خلال التحليل والنقد في مفهوم (ال) لمزيد التوضيح على هذا الموضوع. وانتهت النتيجة إلى أن (ال) لا تدخل من الأفعال إلا على المضارع، فلم ترد أنها تدخل على الماضي أو الأمر، ولكنه قليل نادر شاذ في القياس والاستعمال. وأن رأي الجمهور القائلة بأن (ال) تكون اسما موصولا عند دخولها على الصفة الصريحة أو الفعل المضارع كما في النصوص الواردة فيه أقوى من الرأي الذي قال بحرفيتها.

يتعلق هذا الموضوع بمبحث علامات الأسماء الفارقة عن الأفعال والحروف، وهذا الموضوع من أهم مباحث النحو المحض من حيث إنه الأساس الذي ينبني عليه الفكر الإعرابي. فمن أهم علامات الاسم دخول (ال)

عليه[1]. لأن أصلها لتعريف التنكير ولم تدخل على الفعل إلا في حالة نادرة قليلة مسموعة من العرب لا يقاس عليها في ضبط القواعد الثابتة. ومع هذا الاتفاق أجاز بعض النحاة ومنهم ابن مالك دخولها على الفعل المضارع اختيارا. وهي من الأسماء الموصولة المشتركة أيضا وتكون بمعنى الذي، وذلك على أن يكون دخولها على الصفة الصريحة. واختلف النحاة في وصلها بالجملة الفعلية فعلها مضارع وماض.

وفي دراسة هذا الموضوع أربع نقاط:

أ الأصل في مدخول (ال)

ب الشواهد التي تدل على دخول (ال) على الأفعال وأقوال العلماء فيه

ج نوع (ال) عند النحاة وحكمها من حيث الإعراب والبناء

د خلاصة القول في دخول (ال) على الفعل.

ب **الأصل في مدخول (ال).**

الأصل في مدخول (ال) هو الأسماء، وذلك لأن إمكان دخولها على الأسماء هو علامة من أهم العلامات الاسمية. وهذه الأسماء التي دخلت هي عليها شملت كل الأسماء على الوجه العام أي سواء كانت ذكرا أم مؤنثا، مفردا أم مثنى أم جمعا، مشتقة أم جامدة، مبنية أم معربة ما عدا الأسماء المعينة كالضمائر، وأسماء الإشارة ، والأسماء غير المنصرفة، والإضافة فإنها لاتدخل على هذه الأسماء ولم يسمع ذلك من العرب إلا قليلا نادرا شاذا.

فالمواضع من الأسماء التي دخلت (ال) عليها ستة وهي ما يلي[2]:

١. أن تعرِّف (ال) الاسم على معنى العهد كقولك جاءني الرجل فإنما تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد برجل تشير إليه،

٢. وقد تدخل (ال) لتعريف الجنس وذلك أن تدخل على اسم واحد من جنس فتكون تعريفا لجميعه لا لواحد منه بعينه،

---

[1] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري . **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك.** جزا١ القاهرة: دار التراث الطبعة العشرون, ١٩٨٠ ص. ٢١

[2]. عامر مهدي صالح العلواني ، **دخول (ال) بمعنى الذي على الفعل المضارع دراسة نحوية نقدية في معنى الضرورة،** مقالة منشورة في مجلة كلية المعارف جامعة الأنبار سنة ٢٠٠٧م.

٣. وقد تدخل (ال) لضرب ثالث من التعريف وذلك أن تدخل على نعت مخصوص مقرون بمنعوت ثم لا يطرد إدخالها على من كان بتلك الصفة مطلقا إلا معلقا بما يخرجه عن العموم والأشكال وذلك قولهم المؤمن لكافر والفاسق والمنافق والفاجر،

٤. تدخل (ال) على صفات شهر بها قوم حتى صارت تنوب عن أسمائهم ثم غلبت عليهم فعرفوا بها دون أسمائهم كقولهم الفضل والحارث والعباس والقاسم وما أشبه ذلك،

٥. تدخل (ال) على نعت مخصوص وقع لواحد بعينه مشتقا ثم لم يستعمل في جنسه ولا فيما شاركه في تلك الصفة ولا نقل إلى غيره فسمي به وذلك نحو قولهم

٦. وتدخل (ال) للتعريف على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة ولم تسمع قط معراة منها كدخولها على التي والذي واللذين واللتين والذين واللاتي واللائي وما أشبه ذلك فإن إجماع النحويين كلهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ولم تعر قط منها.

أما دخولها على الأفعال – على نحو ما سيأتي البحث فيما بعد - فالأصل فيها عدم الورود لانحصار الأدلة التى تدل عليه حيث إنها تدخل على المضارع على الوجه القليل وعلى الماضي على الأقل من ذلك[٣]، ولم يرد أنها دخلت على الأمر. فالألف واللام لا تدخل على الأفعال لأنه لا تعتورها المعاني التي من أجلها تدخل الألف واللام على الأسماء التي قدمنا شرحها فلما دخلت الألف واللام على الأسماء فارقت شبه الأفعال فاستغني عن التنوين ودلالته فأسقط[٤].

ج الشواهد التي تدل على دخول (ال) على الأفعال وأقوال العلماء فيه.

ومما يدل على دخول (ال) على الجملة الفعلية من الشواهد الشعرية:

١. قول ذي الخرق الطهويفي شعره:

يَقُوْلُ الخَنى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[٥]

---

(٣) الأنبارى, **الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين,** جز ٢ (دمشق : دار النشر), ص.٥٢٣

(٤)عامر مهدي صالح العلواني، **دخول ال...**

(٥) البغدادى ,**خزانة الأدب** ج.١,(القاهرة: مكتبة الخانجى) ص.٣١, الإربلى, **جواهر الأداب,**(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية, ١٩٨٤), ص٣٢٠.

ويسْتَخْرجُ اليربوعَ مِن نافِقَائِـهِ
وَمِنْ حُجرِهِ بِالشَّيْخة اليُتَقَصَّـعُ

٢. قول الفرزدق خطابا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُوْمَتُه
وَلاَالأَصِيْلِ وَلاَذِي الرَّأي وَالجَدَلِ[٦]

٣. قول الشاعر:

وَلَيْسَ اليَرَى لِلْخَلِّ مِثْلَ الذي يَرَى
لَهُ الخَـلُّ أَهْلًا أَنْ يُعِدَّ خَلِيْلًا[٧]

٤. قول الآخر:

ما كاليروح ويغدو لاهياً فَرِحاً
مشمِّراً يستديم العزمَ ذو رشدِ[٨]

٥. قول الآخر:

مَاكَاليَرُوْحُ وَيَغْدُوْ لَاهِيًا فـرِحًا
مشمّرٌ يَسْتَدِيْمُ الحزمَ ذُوْ رَشَدِ[٩]

٦. قول الآخر:

لاتَبْعَثَنَّ الحَرْبَ إِنِّي لَك اليُنْـ
ذِرُ مِنْ نِيْـرَانِـهَا فَـاتَّقِ

٧. قول الآخر:

فَذُو المَال يُؤْتِي مَالهُ دُوْنَ عِرْضِهِ
لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقُ اليَتَعَمَّلُ

٨. قول الآخر[١٠]:

أَحِيْنَ اصطباني أَنْ سَكَتُّ وَإِنَّنِي
لَفي شُغْلٍ عَنْ دَخْلِي اليُتَتَبَّعُ

قال سيبويه: "وتكون — أى (ال) — موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء. والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك القوم والرجل والناس وإنما هما حرف بمنزلة قولك قد وسوف.

وقال الزجاجي: وسبيلها - أي رواية الكوفيين في جواز دخول النداء على ما فيه (ال) - في الشذوذ سبيل إدخال بعضهم الألف واللام على الفعل[١١].

السيوطى, **همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع** ج ١٠ (مصر: المكتبة التوفيقية). ص. ٨٥ .

(٦)الأنبارى, **الإنصاف**... ج.٢. ص. ٥٢١. الإربلى , **جواهر الأدب**.... ص٣١٩، البغدادى, **خزانة الأدب**...ج.١ . ص.٣٢.

(٧) الإربلى, **جواهر الأدب**.... ص. ٣٢٠، البغدادى, **خزانة الأدب**....ج.١ ص. ٣٢.

(٨) السيوطى, **همع الهوامع**....., ج.١ ص.٨٥.

(٩) الإربلى, **جواهر الأدب**.... ص.٣٢١، البغدادى , **خزانة الأدب**.... ج. ١. ص. ٣٢ . السيوطى,**همع الهوامع**....ج.١ ص. ٨٥.

(١٠) نسب الأستاذ عبد السلام هارون هذا البيت في معجمه لشواهد العربية ص٢٨٣ من كتاب الضرائر لابن عصفور ص٢٨٨, البغدادى, **خزانة الأداب**....., ج. ١. ص.

(١١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ,**كتاب اللامات**، ج. ١. (دمشق:دار الفكر, ١٩٨٥)ص.٥٣.

وقال أبو علي الفارسي: وقد حكى (اليجدع) في أحرف أخر فدخل الألف واللام على الفعل وذلك نادر[١٢]، وقال أيضا: ومن الشاذ في القياس قولهم (اليجدع) وإخالهم لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس، لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضا[١٣].

وقصر أبو على الفارسي دخولها على الفعل المضارع على (اليجدع) و (اليتقصع) الذي جاء بعده من شعر ذي الخرق الطهوي هذا فقال[١٤] : إن دخول (ال) على الفعل المضارع لم يوجد إلا في (اليجدع و اليتقصع) وسكت عن دخولها على الظرف نحو قول الشاعر:

مَنْ لَايَزَال شَاكِرًا عَلَى المَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ[١٥]

وقال ابن سنان الخفاجي: فإن هذا -أي إدخال الألف واللام على الفعل، وتشديد الكلمة المخففة، وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجر - كله داخل في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها وهي مكروهة على ما تقدم[١٦] .

وقال أبو البركات الأنباري: "وأجمعنا على أن استعمال هذا — أي دخول (ال) على الفعل — خطأ لشذوذه قياسا واستعمالا، وقال إنما جاء هذا لضرورة الشعر[١٧] .

وقال أبو حيان: وقد ذهب هو — أي ابن مالك — في بعض تصانيفه إلى أن وصل (ال) ب المضارع قليل وهنا أجاز ذلك في الاختيار[١٨].

---

(١٢)أبي علي الفارسي, **المسائل العسكرية**،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة ١٩٨٢)، ص٩٢.

(١٣) المرجع السابق ص١٥٢.

(١٤) المرجع السابق ص٩١، و ص١٥٢.

(١٥) الإربلي, **جواهر الأدب**.... ص٣٢١، البغدادى, **خزانة الأدب**..... ج.١ ص.٣٢. السيوطى,**همع الهوامع**, ج.١. ص.٨٥.

(١٦) أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنانالخفاجي ، **سر الفصاحة**، ج.١. (بيروت: دار النشر: دار الكتب العلمية , ١٩٨٢), ص. ٨٤.

(١٧)الأنباري، **الإنصاف** في مسائل ....., ص. ١٥٢.

(١٨) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج.٣.** (دمشق: دار النشر, دار القلم, ٢٠٠٠). ص. ٦٥.

د. نوع (ال) عند النحاة وحكمها من حيث الإعراب والبناء

هناك أربعة مذاهب من النحاة حول نوعية (ال) التي وردت في كلام العرب ذكر أبو حيان بعض هذه الآراء بالتبسيط مع التعليل والترجيح في التذييل[١٩] وهذه المذاهب الأربعة هي ما يلي:

١. مذهب سيبويه[٢٠] والأخفش[٢١] أن (ال) الداخلة على المضارع هي حرف التعريف وليس اسما موصولاواستدل على ذلك بأن العامل يتخطاها مع الاسم الجامد مثل الرجل، ولو كانت اسما لكان لها موضع إعرابي، واستحق الصفة التي بعدها الإهمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وقال في (اليجدع):أراد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك تريد الذي يضربك.

فهذا المذهب من النحاة مبني على أن (ال) إذا كانت اسما موصولا فلا بد أن يكون لها موضع من الإعراب سواء كانت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا بحسب وقوعه في الجملة. ولكنها في نفس الوقت حرف، ولا خلاف بينهم أن الحرف لا موضع له من الإعراب بل المعرب هو الكلمة التي دخل عليها.

٢. مذهب المازني كما نقله الرضي قال: إن (ال) عند دخولها على المضارع يكون حرفا موصولا لااسما بتجطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها نحو مررت بالضاربِ. واحتج على حرفيتها بما يلي:

أ) لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين. أحدهما الف وصل فيكون الاسم في الحقيقة حرفا واحدا.

ب)أن همزة الوصل في الضارب — كما في المثال السابق — مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذ من قولهم (أيمن الله) وإذا كانت حرفا كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام.

---

(١٩) أبو حيان التذييل....ص.٥٩

(٢٠) سيبويه، **كتاب سيبويه**, ج.٤. (بيروت: دار النشر), ص.١٤٧.

(٢١)أبو حيان التذييل....ص.٥٩. محمد الخضرى, **وحاشية الخضري**,ج.١. (القاهرة: إحياء الكتب العربية) ص. ٧٤.

ج)أن الهمزة لو كانت اسما لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة فتقول جاءني الزيدا ضارب.

٣. قول ابن السراج[٢٢] والفارسي[٢٣] والأكثرون: إنها اسم موصول، واستدلوا بعود الضمير إليها. تقول جاءتني الضاربها زيد، فالضمير عائد على (ال). واحتجوا على اسميتها بأنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدر بمصدر فدل على أنه اسم.

وردوا على قول الأخفش بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحروف[٢٤], وكذلك جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وإن الوصف معها يعمل ولوكان بمعنى المضي مع أنها حينئذ من خواص الأسماء فكان ينبغي إبطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل[٢٥].

٤. موقف ابن هشام في المغنى في هذه المسالة فقال: إن (ال) تنقسم على ثلاثة أوجه أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين باتفاق الجمهور وعلى الصفات المشبهات — مع الخلاف في جواز اعتباره اسما موصولا حينئذ— لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل.

يظهر من النقطة السابقة أن حكم (أل) من حيث الإعراب والبناء، فهي إما أن تكون حرف تعريف أوحرفا زائدا، وحينئذ فهي لا تكون إلا مبنية لأن الحروف كلها مبنية — وهذا باتفاق جمهور النحاة — وإما أن تكون اسما موصولا، فإنها عند من قال إنها حرف تعريف إذا دخلت على الفعل المضارع وليس اسما موصولا لأن العامل يتخطاها مع الاسم الجامد مثل الرجل، — ولو كانت اسما لكان لها موضع إعرابي، واستحقت الصفة التي

(٢٢)ابن سراج البغدادى, **الأصول في النحو**, ج.١. (بيروت: دار النشر, ١٩٨٨), ص. ٥١.

(٢٣)أبو على الفارسى, **المسائل العسكرية**....., ص٩٠.

(٢٤)محمد بن على الصبان, **حاشية الصبان على شرح الأشموني**, ج. ١. (القاهرة: المكتبة التوفيقية), ص.٢٥١.

(٢٥) الخضرى ,**حاشية الخضري** .....ج.١. ص.٧٤.

بعدها الإهمال — لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول فإنها في هذه الحالة تكون مبنية أيضا. والبناء هنا على السكون كما هو الأصل فيه.

واختلف النحاة أيضا في حكمها من حيث الإعراب والبناء ما إذا كانت (أل) فيه اسما موصولا سواء دخلت على الصفات الصريحة كالداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة أم دخلت على الجملة الاسمية أو الفعلية فعلها مضارع كما سبق مثاله أتكون هي مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها؟ أم كانت معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟ وما إعراب الصفة الصريحة التي بعدها في كلتا الحالتين؟ وما نوع هذه الصلة؟.

أجاب الدكتور عباس حسن عن هذه المسألة بأن خير ما انتهى إليه النحاة أنها مع الصفة بعدها — إن كان ما بعدها وصفا صريحا — بمنزلة الشيء الواحد، فكانهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه، وأما صلتها فقد اختاروا[٢٦] إدخالها في نوع الشبيه بالجملة، واعتبارها منه وليست من نوع الجملة فبهذا تكون نوعا جديدا من شبه الجملة، خاص بصلة (أل) وحدها إذ المعروف أن شبه الجملة نوعان فقط وهما الظرف والجار مع مجروره[٢٧] ولكن إذا غلبت الاسمية على هذه الصفة صارت اسما جامدا، ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسم موصول مثل المنصور، والمأمون، والمتوكل من أسماء الخلفاء العباسيين، ومثل الحاجب لما فوق العين، والقاهرة والمنصورة من أسماء البلاد المصرية[٢٨].

أما إذا دخلت على الجملة المضارعية — كما في الشواهد التي نحن فيها —

---

(٢٦). بسط الشيخ محمد الخضري هذه المسألة في حاشيته على ابن عقيل ٧٨/١، طبعة عيسى البابي الحلبي ونقل عن الدماميني أنه أثبت لمحلها اعراب المفرد الذي هي في موضعه أي ينتقل اعراب العارية لمحلها، وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا إليها، وقال وهذا غريب.

(٢٧) . **النحو الوافي** ٣٥٧/١ الطبعة الرابعة عشرة دار المعارف.

(٢٨). **النحو الوافي** ٣٨٩/١.

فتكون هذه الجملة هي الصلة مع ملاحظة أن (أل) إذا دخلت على تاء المضارع يجوز إدغامها في التاء وعدم إدغامها، بخلاف (ال) الحرفية فإنها تدغم في التاء عند دخولها عليها في مثل التمر، التراب، التبر... وغيرها من الأسماء والأفعال، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علما مجردا[٢٩].

هـ خلاصة القول في دخول (ال) على الفعل.

فالخلاصة بعد ذكر هذه الأراء من النحاة — قديمهمم وحديثهم — حول الألف واللام عند دخولها على الكلمة — اسما كانت أم فعلا مضارعا — أقول إنها تنقسم إلى قسمين:

أولا_ دخولها على الأسماء

وهذا هو أصل وضعه حيث إنها كانت علامة لتدل الكلمة التي دخلت عليها على أنها من الأسماء وللتمييز بين الأسماء والأفعال والحروف مثل العالم، الطالب، الكتاب وغير ذلك.

وهذه الأسماء التي دخلت (ال) عليها تنقسم إلى قسمين:

١. الصفة الصريحة: وهي اسم الفاعل والمفعول وحينئذ قد تكون لدلالة معنى التعريف إذا قصد به معنى الثبوت وغلبت الاسمية عليها صارت اسما جامدا، ولم تكن (ال) الداخلة عليها اسم موصول مثل المنصور، والمأمون، والمتوكل من أسماء الخلفاء العباسيين، ومثل الحاجب لما فوق العين، والقاهرة والمنصورة من أسماء البلاد المصرية. فأما الداخلة على الصفات المشبهة ففيه خلاف بين النحاة أهي حرف التعريف واسم الموصول أم أنها حرف التعريف فقط دون الموصول، فالصحيح أنها حرف التعريف فقط دون اسم الموصول لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل.

٢. الأسماء الجامدة: وهي بقية الأسماء والصفات الصريحة التي تدل على معنى الثبوت وغلبت عليها الاسمية مثل الأسماء السابق ذكرها وكذلك الصفات المشبهة لعدم تمكن تأويله بالفعل مثل جاء زيد الحسن الوجه فحينئذ لا تكون (ال) فيها إلا حرف أو أداة التعريف ولا تكون من الأسماء الموصولة لاحتياجها إلى الصلة وإمكان تأويلها بالفعل لأن اسم الموصول ما هو

(٢٩). المرجع السابق ٣٨٨/١.

إلا من الأسماء المبهمة تحتاج دائما إلى الجملة التي توضحها تسمى صلة.

ورأى الباحث أن رأي الجمهور بأن (ال) تكون اسما موصولا عند دخولها على الصفة الصريحة أو الفعل المضارع كما في النصوص السابقة أقوى من الرأي الذي قال بحرفيتها وذلك لأمور أتية:

١. لورود الشواهد والنصوص السابقة التي تدل على جواز وقوعها داخلة على المضارع في كلام العرب ولكنها — مع هذا الجواز — نادرة وشاذة جاءت مسموعة من العرب ولا يقاس عليها ويكاد يكون محصورا على تلك النصوص فقط قديما وحديثا.

٢. لأن (ال) التي كانت أداة التعريف لا تدخل إلا على الأسماء ، سواء كانت عارضة مثل المسجد، والكتاب، والنهر وغير ذلك، أو مركبة مع ما بعدها تركيبا مزجيا مثل الذي، التي، المدينة (اسم لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وإذا دخلت على الصفات الصريحة فإنها تكون أداة التعريف على تلك الصفة في نفس الوقت كانت اسما موصولا أيضا لخصوصية الصفة الصريحة عن بقية الأسماء الجوامد باشتقاقها من الفعل وتضمن الفاعل أو احتياجها إلى المفعول.

أما إذا دخلت على المضارع فإنها لا تكون إلا اسما موصولا لأنها حينئذ تكون مبهمة وتحتاج إلى الجملة التي توضحها تسمى صلة كما هو شأن الأسماء الموصولة، ولا يمكن أن يطلق عليها حرفا لخصوصية دخولها في الأصل على الأسماء.

٣. يرد القول بأن (ال) الداخلة على المضارع هي حرف التعريف وليس اسما موصولامع استدلاله بأن العامل يتخطاها مع الاسم الجامد مثل الرجل، لأنها لو كانت اسما لكان لها موضع إعرابي، واستحق الصفة التي بعدها الإهمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول. يرد هذا القول بجواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة، وأن الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضي مع انها حينئذ من خواص الأسماء. فكان ينبغي إبطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل.

٤. كما يرد على القول بأنها حرف موصول بأنه لم يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول بالمصدر.

٥. ظهور نوع جديد في إعراب (ال) وصلتها عندما تكون اسما موصولا وهو أنها مع الصفة بعدها — إن كان ما بعدها وصفا صريحا — يعتبر شيئا واحدا، فكانهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه شأنها شأن المركب المزجي تماما في إعرابها.

أما صلتها فإنها تدخل في نوع الشبيه بالجملة، واعتبارها منه وليست من نوع الجملة فبهذا تكون نوعا جديدا من شبه الجملة، خاص بصلة (ال) وحدها إذ المعروف أن شبه الجملة نوعان فقط وهما الظرف والجار مع مجروره. أما إذا دخلت على المضارع فهذه الصلة تكون واضحة وهي الجملة الفعلية التي تقع بعدها.

والله أعلم بالصواب.

المراجع

القرآن الكريم، **المصحف على الخط العثماني**، طبعة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. ١٩٨٨ . **الأصول في النحو**. بيروت: دار النشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري . ١٩٨٠ . **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، القاهرة: دار التراث الطبعة العشرون

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي .٢٠٠١ . **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية

---------- **شرح الكافية الشافية**، ١٩٨٢. دار النشر: دار المأمون للتراث الطبعة الأولى

ابن منظور، محمد بن مكرم .دون سنة. **لسان العرب**. بيروت: دار النشر

ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش علي بن يعيش الموصلي.٢٠٠١ . **شرح المفصل للزمخشري**. بيروت لبنان: الكتب العلمية

أبو حيان الأندلسي.٢٠٠٠ . **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. دمشق :دار النشر ,دار القلم الطبعة الأولى

الإربلي، علاء الدين الإربلي .١٩٨٤ . **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى . **التصريح بمضمون التوضيح**,القاهرة: دار النشر دار إحياء الكتب العربية .

الاستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن. **١٩٩٣.شرح كافية ابن الحاجب**, طبعة . وزارة التعليم العالي :جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد .**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.** دمشق: دار النشر: دار الفكر

البغدادي. عبد القادر بن عمر **.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،القاهرة :طبعة مكتبة الخانجى

الأندلسي, أبو حيان.٢٠٠٠ .**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، دمشق: دار النشر

الخضري، الشيخ محمد الخضرى علي،**حاشية الخضرى على بن عقيل**، القاهرة: إحياء الكتب العربية.

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، الحلبي.١٩٨٢. **سر الفصاحة.** بيروت: دار الكتب العلمية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق, **كتاب اللامات.**١٩٨٥.دمشق: دار الفكر

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. **كتاب سيبويه.** بيروت : دار النشر,دار .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.** مصر: دار النشر: المكتبة التوفيقية.

الصبان، محمد بن على الصبان.**حاشية الصبان على شرح الأشموني.** القاهرة: المكتبة التوفيقية .

العلواني، عامر مهدي صالح. **دخول (ال) بمعنى الذي على الفعل المضارع دراسة نحوية نقدية في معنى الضرورة**، مقالة منشورة في مجلة كلية المعارف جامعة الأنبار سنة ٢٠٠٧م.

الفارسي، أبي علي. ١٩٨٢ . **المسائل العسكرية.** . تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد

اللبدي. د. محمد سير نجيب.١٩٨٥. **معجم المصطلحات النحوية والصرفية.** طبعة مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، الطبعة الأولى.

المالقي، الإمام محمد بن عبد النور المالقي .دون سنة. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .

الهاشمي, أحمد. دون سنة. **القواعد الأساسية للغة العربية**.بيروت: دار الكتب العلمية .